دور التقليد الجزئي بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الحديثة النشأة في توقف نشاط مؤسسات أخرى-دراسة تحليلية إقتصادية لحالة الجزائر 2003-2018

The role of partial imitation in the products of the new of small and medium enterprises industrial in stopping the activity of other enterprises -Economic and analytical study of the case of Algeria: 2018-2003-

منير أمقران*

جامعة البويرة– الجزائر

m.amokrane@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/29 تاريخ القبول للنشر: 2020/11/30 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير أثر التقليد الجزئي بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجديدة على توقف نشاط بعض المؤسسات الصناعية الأخرى بالجزائر، من خلال عاملي الزمن من جهة، والنمو في عدد الاستثمارات المقلدة في المجال الصناعي من جهة أخرى خلال الفترة 2003-2018.

بحيث تم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي. ولقد أثبتت نتائج الدراسة بأن إرتفاع مستويات التوقف عن النشاط نهائيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يرجع لضعف مستوى الابتكار وارتفاع عمليات التقليد الجزئية في المنتجات بالمؤسسات الصناعية الجديدة النشأة، وهو الأمر الذي أدى إلى إغراق السوق المحلية بمنتوجات مقلدة أدت إلى زوال بعض المؤسسات بفعل عامل المنافسة الضيقة، زيادة حجم الابتكارات في الاستثمارات الجديدة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يؤدي إلى تقليص مستويات التقليد بالجزائر، وهو ما ينعكس بالإيجاب على زيادة حجم تنافسية هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التقليد والقرصنة؛ الإبتكار.

تصنيف JEL: L32، P13.

Abstract:

This study aimed at analyzing and explaining the effect of the partial tradition of new small and medium industrial enterprises on the stopping of the activity of some other industrial institutions in Algeria, through the time factors on the one hand, and the growth in the number of counterfeit investments in the industrial field on the other hand during the period: 2003-2018, So that the analytical and descriptive approach was relied on. The results of the study have proven that the high levels of cessation of activity permanently in small and medium industrial enterprises due to the weak level of innovation and the rise of partial imitations in products in new emerging industrial enterprises, which led to flooding the local market with counterfeit products that led to the disappearance of some institutions due to the narrow competition factor. The increase in the size of innovations in new investments in small and medium industrial enterprises leads to a reduction in the levels of imitation in Algeria, which is reflected positively on the increase in the size of the competitiveness of this sector.

Keywords: SMEs; Counterfeiting and Piracy; Innovation.

Jel Classification Codes: L32, P13.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يبيّن في ظل عديد التغيرات الإقتصادية العالمية، والتي تتميز بعدم الإستقرار في عديد القطاعات خاصة منها تحدي العولمة والإبتكار الجديدة، والتي أدت بعديد المستثمرين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوقفهم نهائيا لنشاطاتهم الاستثمارية،بفعل مواجهتهم لمشاكل عديدة،حيث نجد منها مشاكل متعلقة بالقرصنة والتقليد، والتي أدت في عديد الحالات إلى فقدان تلك المؤسسات لقدراتهم التنافسية في الأسواق محليا ودوليا، فتنافسية المؤسسات تعتبر من المحددات الرئيسية رئيسيا لاستمرار نشاط المؤسسة.

تطورت ظاهرة التقليد على عديد المستويات عالميا، والتي انعكست سلبا على عديد الدول منها الجزائر،حيث تفرعت مجالاتها على السوق المحلية التي أصبحت مجالا وفضاء لترويج منتوجات مقلدة لعديد العلامات وطنيا وأجنبيا. حيث أدت هذه الظاهرة إلى إضعاف النسيج الصناعي بالجزائر، وتدني مستوى سمعة المنتوج المحلي على المستوى العالمي.

في ظل المشاكل الاقتصادية المختلفة التي يواجهها الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر، وخاصة منها إرتفاع مستويات التقليد والقرصنة بها والتي أدت إلى فشلها وضعف في مردوديتها الإنتاجية، وذلك من خلال عجزها في تلبية الطلب المحلي للمنتجات، لقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لحل مشاكل تلك المؤسسات بهدف تحسين وتطوير مستوى آدائهم الإنتاجي، وذلك من خلال رفع مستويات الابتكار بتلك المؤسسات والتقليل من مستويات التقليد والقرصنة من خلال اتخاذ إجراءات قانونية صارمة في هذا لإطار.

1.1. إشكالية الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة العمل على الربط بين مستويات التقليد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية من خلال التطرق لعدد الاستثمارات الجديدة في هذا المجال من جهة، وتطور عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط نهائيا من جهة أخرى، وذلك من خلال بإبراز العلاقة الموجودة بينهم، بحيث أن تحديد درجة تأثير كل متغير على الآخر وبنسب متفاوتة تحدد لنا الواقع الحقيقي لمستوى الإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومدى تأثيرها على تحسين الاستثمار بهذا القطاع في البلاد. ومن خلال ما سبق برزت لنا إشكالية البحث الرئيسية التالية:

"ما مدى تأثير مستويات التقليد الجزئية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على توقف نشاط مؤسسات أخرى بنفس القطاع في الجزائر؟"

بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث، تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو واقع التقليد والقرصنة الجزئية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر؟
- ✓ هل إرتفاع مستويات التقليد والقرصنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجديدة الجزائرية يعود إلى ضعف مستويات الابتكار بها؟
- ✓ ما مدى مساهمة عمليات التقليد والقرصنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجديدة الجزائرية في توقف نشاط مؤسسات صناعية أخرى من نفس التخصص؟.

2.1. فرضيات الدراسة: تشتمل فرضيات الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

- ✓ توقف الاستثمارات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية عن النشاط نهائيا يعود إلى إرتفاع مستويات التقليد والقرصنة بالمؤسسات الصناعية الجديدة المنشاة بالجزائر؛

- ✓ ضعف مستويات الابتكار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القطاع الصناعي يؤدي إلى إرتفاع عمليات التقليد بها.

3.1. أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة لتحليل وتحديد نوع العلاقة الموجودة بين التقليد والابتكار والفشل وذلك من خلال التطرق إلى التطور السنوي لعدد إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجديدة هذا من جهة (بإعتباره محددا أساسيا للابتكار وعمليات التقليد الجزئية)، وعدد الاستثمارات المتوقفة عن النشاط نهائيا بفعل التقليد والقرصنة من جهة أخرى (بإعتباره محددا للتنافسية من خلال تأثيرات عمليات التقليد والقرصنة الجزئية). هذا بالإضافة إلى تحديد إتجاهات تلك العلاقة من خلال توضيح مختلف الأسباب والتفسيرات الاقتصادية لدور التقليد في المنتجات في كبح وتطوير الإستثمار في هذا القطاع.

4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، بحيث أن ظاهرة توقف عديد الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في عديد القطاعات بالجزائر بفعل عمليات التقليد والقرصنة تعتبر من الظواهر الشائعة حاليا، بحيث أن تزايد نسبة توقف الاستثمارات عن النشاط نهائيا بمعدلات أسرع من زيادة الاستثمارات الجديدة الغير مبتكرة سنويا حتما سيؤدي إلى توسيع الفجوة بين الطلب والعرض، وهو ما سيؤثر على مردودية الاستثمار بهذا القطاع في النشاط الاقتصادي الجزائري بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص.

5.1. منهجية الدراسة والأدوات المستعملة: لقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية خلال الفترة 2003 -2018 الخاصة بتطور إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تم إفتراض في هذه الدراسة على أن إنشاء مؤسسات جديدة يعتبر كمحدد رئيسي للابتكار والتقليد الجزئي، بينما تم إفتراض على أن توقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها محدد للتنافسية الناتجة عن عمليات التقليد والقرصنة الجزئية بالاستثمارات الجديدة كما تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهجين أساسيين، منهج وصفي وآخر تحليلي، وذلك من خلال تفسير وتحليل عديد المؤشرات الإقتصادية الخاصة بالاستثمار في هذا القطاع وتأثير مستويات التقليد والقرصنة به على تطوير الاستثمار بهذا القطاع بشكل عام.

2. الإطار النظري : مفاهيم عامة حول التقليد والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2.عمليات التقليد، آثاره، وطرق الوقاية منها:

- ✓ **تعريف التقليد:**

لا يوجد تعريف عام وموحد لعمليات التقليد والقرصنة، وذلك بالنظر لعدم توفر الإطار العام الذي يوحد خصائص هذه الظاهرة التي ترتبط بصفة مباشرة بمختلف الشركات والأعمال وأنواعها خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي عديد الأسواق المحلية والدولية.

التقليد بصفة عامة هو كل عملية إعادة إنتاج كلي أو جزئي لخصائص مميزة لمنتوج أصلي ذا طابع فني أدبي أو صناعي دون موافقة مالكه، أو استعمال علامة تجارية أو صناعية لأهداف تسويقية وتوزيعية، أو أعمال الاستيراد والتصدير لهذه العلامة بطريقة غير شرعية دون علم مالكها والتي تمس بحقوق الملكية وينجم عن ذلك ضرر مباشر له، ويمكن تقسيمه إلى نوعين (عبد العزيز شرابي، محمد أمين فروج، 2008، صفحة 224):

- **التقليد الكلي أو الجزئي:** هو إعادة تجسيد لكل أو بعض الخصائص المميزة لعلامة أو منتوج معين من أجل تغليط المشتري أو المستهلك حول الهوية الأصلية للمنتوج ودفعه إلى اقتنائه ظنا منه أنه أصلي. يشمل في كثير من الحالات الأغلفة، العلامة، وشعار المنتوج الأصلي، غالبا ما يتم إعادة إنتاجها.
- **التقليد الذكي:** وهو استعمال بعض خصائص المنتوج الأصلي لإنتاج منتوج يحمل علامة مختلفة وخاصة به، هذا المنتوج يلبي نفس الاحتياجات المطلوبة في المنتوج الأصلي وبنوعية مساوية أو أعلى في بعض الأحيان، فهي منتجات منافسة أكثر منها مقلدة، وذات نوعية تستجيب لمعايير هذه الأخيرة (الأصلية).

والهدف من هذه المنتجات ليس تغليط المستهلك حول أصلية المنتوج، إنما لجعله في وضعية الحكم بين أفضلية المنتوجين، ثم الاختيار بينهما. في هذا النوع من المنتجات يعمد المنتجون إلى إضافة تحسينات وتعديلات للرفع من النوعية والإجابة على احتياجات مطلوبة أكثر في المنتجات الأصلية لهذا يصعب تحديد شرعية أو غير شرعية المتاجرة في هذا النوع من المنتجات، لأنه وفي المقام الأول تعتبر ذات جودة عالية ولا يمكن أن تلحق الضرر بالمستهلك وفي المقام الثاني لا تعتبر تقليدا بمعنى الكلمة للمنتوج الأصلي إنما تحسين وتطوير هذا الأخير، وبالتالي يصعب وضع إجراءات لمحاربة هذه الظاهرة.

✓ **آثار التقليد:**

يمكن تلخيص بعض الآثار السلبية لعمليات التقليد والقرصنة فيما يلي (سامية حساين، 2017، الصفحات 162-164):

- **بالنسبة للمستهلك:** يؤثر كل شكل من أشكال تقليد العلامات التجارية على المستهلك التي تدور به حلقة من المخاطر والتي تمس دوقه وحواسه المتعلقة بحياته المادية، وتعد أخطارا مباشرة عليه عندما لا يعرف ما إذا كانت تلك السلعة مقلدة، وتباع له على أنها أصلية، لافتا إلى أن خطر السلعة هنا يكمن في أنها غير مضمونة على كل الأصعدة فالاحتمالات كبيرة تضر بالمستهلك، فضلا عن خسارة أمواله.
- **بالنسبة للمؤسسة الضحية:** قد ترتب المؤسسة المنتجة في صدارة القائمة المتعلقة بالمتضررين من التقليد قبل المستهلك، على أساس أنها المعنية الأولى بانتهاك جهدها واغتصاب علاماتها، وعلى أساس أنها صاحبة المصلحة الأولى فحماية الشركات من تقليد السلع لا تقل أهمية عن حماية المستهلك، بل هي في صميم حمايته، ذلك أن أصحاب الحقوق ملاك العلامات التجارية يعانون من خسائر كبيرة في السمعة والمبيعات نتيجة التقليد ولا يصح الاعتقاد بان أي مالك لعلامة تجارية يرحب بالتقليد أو يشكل دعاية له بل على العكس فهو يسبب له خسائر فادحة لأعماله.
- **بالنسبة للدولة:** يعد التقليد ظاهرة خطيرة يتعدى ضررها إلى الدولة، فإلى جانب المستهلك والمؤسسة صاحبة الحق في الاستثمار في العلامة التجارية، نجد الدولة أيضا تعاني من الخسائر التي يرتبها أصحاب التقليد سواء كان بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فتكون الأضرار بصورة مباشرة من خلال التأثير على الخزينة العمومية بسبب التهرب الضريبي، ففي كثير من الأحيان ينطوي التقليد على تهريب البضائع مما يشكل جريمة التهرب الجمركي وهذا إنما يترك انعكاس سلبي لعدم تحكم الحكومة في حدودها الجغرافية التي تحكمها.

✓ **طرق محاربة التقليد:**

كثيرة هي الدراسات والإجراءات المتخذة في حقل محاربة هذه الظاهرة، ولكن معظم المحاولات باءت بالفشل لأسباب تتعلق أساسا بضعف التشريع في هذا الميدان، وانعدام الاتصال بين مختلف المتعاملين (من منظمات وهيئات حكومية ومؤسسات وجمعيات وغيرها)، انعدام بنوك معلوماتية محلية على مستوى المؤسسات أو الاقتصاديات الوطنية حول الظاهرة

وخصائصها والأهم من ذلك انعدام التعاون في مجال مكافحة التقليد والقرصنة (عبد العزيز شرابي، محمد أمين فروج، 2008، صفحة 231).

نادرا ما يستطيع الرواد منع المقلدين من دخول أسواقهم آليه، لكن بإمكانهم إبطاء عملية دخولهم، أو رفع تكلفة تقليدهم، أو تقليل فرص نجاحهم النهائي. وهناك عدة بدائل لمقاومة التقليد هي (ستيفن شنارس، 1996، صفحة 7):

- **بيع الامتياز:**

غالبا ما يتمكن الرائد المستحوذ على وضع قوي بسوق صغير قابل للنمو، من حصد أرباح كبيرة ببيع حقوقه لشركة كبيرة ذات موارد أضخم، تعوض هذه الصفقة الرائد عن ابتكاره، وتجذب رأس مال استثماري تكون الشركة النامية في أمس الحاجة إليه. لكن على الرائد في هذه الحالة دفع الثمن، بفقدانه السيطرة على الشركة التي أسسها.

- **المشروعات المشتركة:**

كحل وسط بين البيع آلية وبين محاربة المقلدين، يرتضي الرائد تكوين مشروع مشترك مع شريك كبير، أو الموافقة على الترخيص للغير باستخدام فكرته المستحدثة، وتتلخص الفائدة هنا في جذب رأس المال الخارجي وتوزيع المخاطر المالية للزيادة، مع الإبقاء على سيطرة الرائد، أما المخاطرة هنا فتتلخص في سرقة الشركاء أو المرخص لهم لأفكار الرائد، ثم الانفصال كمنافسين رئيسيين له.

- **القتال في الميدان:**

الخيار الأخير أمام الرواد، هو الانفراد بالسوق ومكافحة المقلدين فور ظهورهم. أول خطوة يتخذها الرائد في هذا الشأن، أن يوضح تماما أنه أول من طور المنتج الجديد، وأن يسجل جميع تفاصيل ولادة وتطوير المنتج وعليه حفظ جميع التصميمات والخطط الأولية، وإشهاد الشهود على ذلك، ولن تكفي هذه الإجراءات وحدها في إبقاء المقلدين خارج السوق، ولكنها تضع أسس الإجراءات القانونية التي قد تتخذ ضدهم. أما إذا فشلت المعالجة القانونية في درء المقلدين فيمكن التفكير في أربع استراتيجيات دفاعية تبادلية هي: تغطية المنتج الرخيص، التنازل عن المنتج الرخيص، التجديد الدائم، الارتقاء بالمنتج.

- **الإجراءات الحكومية المساعدة على محاربة التقليد:**

يشتمل الدعم الحكومي في هذا الإطار من خلال إنشاء المعهد الوطني للملكية الصناعية(INAPI) تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بحيث "تم إنشاء المعهد الوطني الجزائري" للملكية الصناعية، كهيئة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري، بموجب "المرسوم التنفيذي رقم" 98-69 المؤرخ 1998/02/21، في إطار إعادة هيكلة المعهد الأم (المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية).

فالجزائر عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهذا يعني بعدا دوليا في نشاط المعهد، الذي يمارس في إطار قانوني محدد من التشريع الوطني والالتزامات الدولية.

ويشمل آفاق العمل أيضا تحديث المعهد من خلال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتطوير الإعلام لصالح المتعاملين، في الواقع، تبقى المسائل المتعلقة بالملكية الصناعية ليس متحكما فيها بالقدر الكافي في الاقتصاد الوطني، فضلا عن النظام الوطني للبحث العلمي والتقني الذي ينبغي أن يكون أكثر اتصالا بالمعلومات الموجودة في مكتبة براءات الاختراع التي تحصّل عليها المعهد. في الواقع، تمثل هذه المكتبة أرضية خصبة للوصول للمعلومة على حسب التقنية، عن طريق تعزيز تدخلها في هذه المحاور الاستراتيجية الستة، سيستمر المعهد عمله كعامل لتنمية الاقتصاد والشركات الجزائرية، وهذا بتسهيل اللجوء

للملكية الصناعية التي تشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار (وزارة الصناعة والمناجم، 2020):

- تحسين الخدمة المقدمة للمستخدمين من خلال تقليص آجال معالجة الطلبات؛
- تسهيل الوصول إلى المعلومات عن طريق الموقعinapi.org: على شبكة الإنترنت؛
- تشجيع اللجوء للملكية الصناعية بغية تشجيع التطور من خلال الابتكار؛
- المساهمة في تحسين المحيط القانوني والمؤسساتي؛ ليكون عضوا رئيسيا في محاربة التقليد.

2.2. الابتكارودوره في دعم تنافسية المؤسسات:

إن ما يميز المنظمات في الوقت الحالي هو هذا التسارع في إدخال منتجات جديدة وتحسين المنتجات الحالية مما يجعلها تعيش فيما يشبه انفجار المنتجات الجديدة والتزايد المستمر لها، وتقتضي الطبيعة الديناميكية للأسواق أن تكون المنظمة واعية ومدركة للحاجات والرغبات الاستهلاكية التي تتسم بالتنامي والتجدد والتطور، مما يتطلب ضرورة التعرف الدائم عليها والعمل على إحداث المطابقة الخلاقة بين تلك الحاجات وبين ما تنتجه المنظمة من سلع وخدمات.

وضمن هذا السياق تعد عملية ابتكار المنتجات الجديدة إحدى الاستراتيجيات التي تمكن المنظمة من الرد على تحديات ديناميكية الأسواق، وإذا كان المنتوج هو العنصر الأساسي في المزيج التسويقي الذي تقوم عليه بقية العناصر الأخرى والابتكار في مجاله هو الوصول إلى منتجات جديدة تماما في السوق أو إدخال تعديلات أو إضافات سواء جذرية أو محدودة على المنتجات الحالية أو تحسينها بحيث تختلف عن المنتجات الحالية بدرجة أو بأخرى فإن هذا النوع من الابتكار هو جزء من الابتكار التكنولوجي والذي يقصد به تقديم المنظمة لمنتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية، أو تصميم عمليات إنتاج جديدة أو تحسين العمليات القائمة (سامية لحول، مولحسان آيات الله، 2017، صفحة 270).تمر عملية الإبتكار في المنتجات الجديدة بعدة مراحل والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل 01: مراحل عملية الإبتكارفي المنتوج الجديد

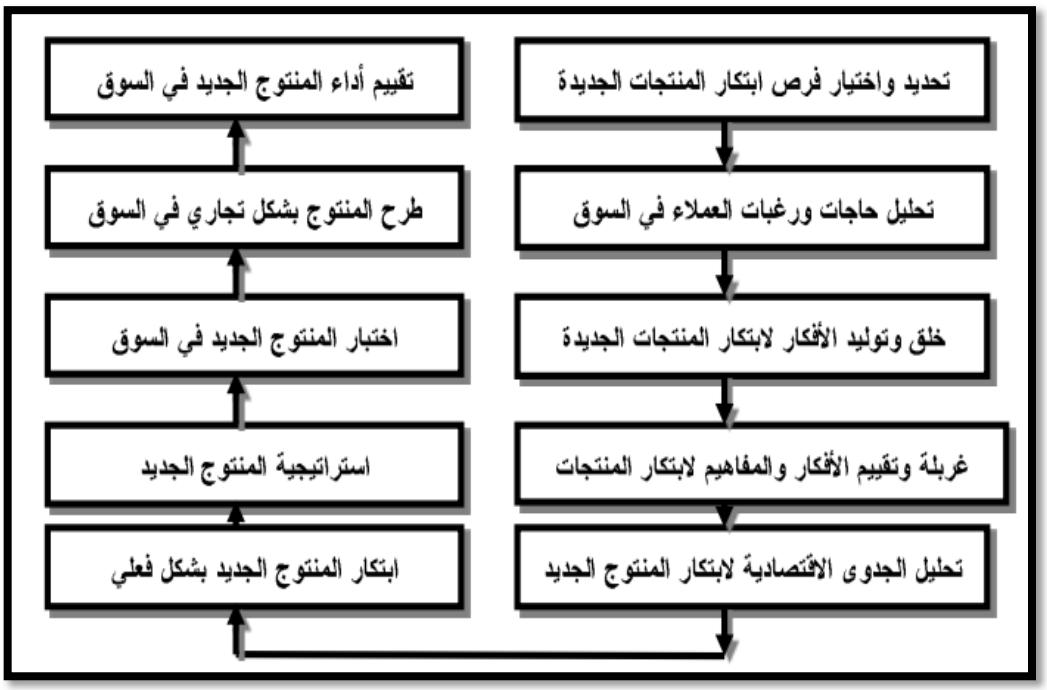

المصدر:(سامية لحول، مولحسان آيات الله، 2017، صفحة 274)

يرتكز العمل الصغير أو المتوسط على قدرة مالكه والعاملين فيه على جعل حالة الإبداع مستمرة ودائمة، إذ إن استعراض أهم الابتكارات والاختراعات التي غيرت حياة المجتمع تشير إلى أن أغلبها كانت من إنتاج الأعمال الصغيرة، و يمكن أن يكون الإبداع منتجا جديدا أو تحسينا لمنتج موجود، أو عملية أو أسلوب إنتاجي جديد.

أما في مجال التسويق فإنه يمكن أن يكون أسلوبا جديدا في التوزيع والتغليف أو غيره، ويساهم الإبداع في تطوير سلسلة القيمة التي تضيفها مختلف الأنشطة في العمل الصغير على المنتج، فالمستهلكون يطالبون دائما كل ما هو جديد ومختلف. كما أن الإبداع يمكن أن يكون في عدة صور منها: الإبداع التكنولوجي مقابل الإبداع الإداري، الذي هو عبارة عن تغييرات في المظهر المادي للمنتج أو الخدمة بتحسين عمليات إنتاج السلع والخدمات مقابل الأساليب التنظيمية التي تؤدي إلى إنتاج وتسليم المنتج.

أما بالنسبة لإبداع المنتج مقابل إبداع العملية، فهو يرتكز على إبداع المنتج على تغيير الخصائص المادية للمنتجات بحيث نحصل على منتجات جديدة أو تحسين أداء المنتجات الموجودة حاليا، أما إبداع العملية فهو تغيير بطرق إنتاج السلع أو الخدمات وتصنيعها سواءا ناحية المادي لها أو توزيعها (ضحاك نجية، بن عاشور ليلى، 2018، صفحة 43).

ومن أجل تطوير مستويات الأداء من خلال تعزيز الإبتكار والتنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، عملت الجزائر على تطوير المنظومة التشريعية لهذا القطاع من خلال عديد المراحل بداية من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 وصولا إلى تحديثه في جانفي 2017، فلقد جاءت تلك التشريعات والقوانين من أجل محاولة بعث وتفعيل دور هذا القطاع من خلال (القانون رقم 17-02، الجريدة الرسمية اجزائرية، 2017):

- بعث النمو الاقتصادي؛
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛
- ترقية ثقافة المقاولة؛
- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

فعلى الرغم من مختلف الإجراءات المتخذة منذ أواخر التسعينيات القرن الماضي إلا أنها لم تكن كافية لكبح نسب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وذلك بفعل المستويات الكبيرة لعمليات التقليد والقرصنة، والتي أثرت سلبا على هذا القطاع.

3. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد التعرف على متغيرات الدراسة وتطرقها في المحور السابق حاولنا في هذا المحور تحليل وتفسير أثر متغيرات الابتكار وعمليات التقليد على التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والتي تؤدي إلى إضعاف مردودية الإنتاج بهذا القطاع في النشاط الاقتصادي بالجزائر. ولقد تحصلنا على نتائج التقدير، والتي يمكن تقسيمه إلى المراحل التالية:

يتميز الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر بالزيادة المعتبرة لعدد الإستثمارات الجديدة بهذا القطاع الذي تعدى عدد المليون مؤسسة أغلب منتجاتها مقلدة بشكل جزئي، كما مر الاستثمار بهذا المجال بمراحل عديدة، تميزت فيها تلك المؤسسات تارة بالنمو في بداية سنة 2001 وفي مراحل أخرى خاصة حاليا بالركود التام من خلال إعتمادها المباشر على تقليد المنتجات ولو بشكل جزئي، حيث ترجع أسبابها للإعتماد تلك المؤسسات على الدعم الحكومي المباشر وضعف

الرقابة في ما يخص حقوق الملكية الصناعية، وهو الأمر الذي حال دون تطوير مستويات أدائها من خلال زيادة حجم الابتكار والتنافسية بها.

كل تلك العوامل أدت بعديد المؤسسات التقليدية لفشلها، والشكل التالي يلخص حركية الاستثمار بهذا القطاع من خلال تطور عدد المؤسسات المنشأة الجديدة وتطور أعداد فشل المؤسسات من خلال توقف أو إعادة النشاط لبعض المؤسسات الأخرى بفعل التقليد الجزئي في عديد الحالات.

الشكل 02: تطور مؤشرات الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

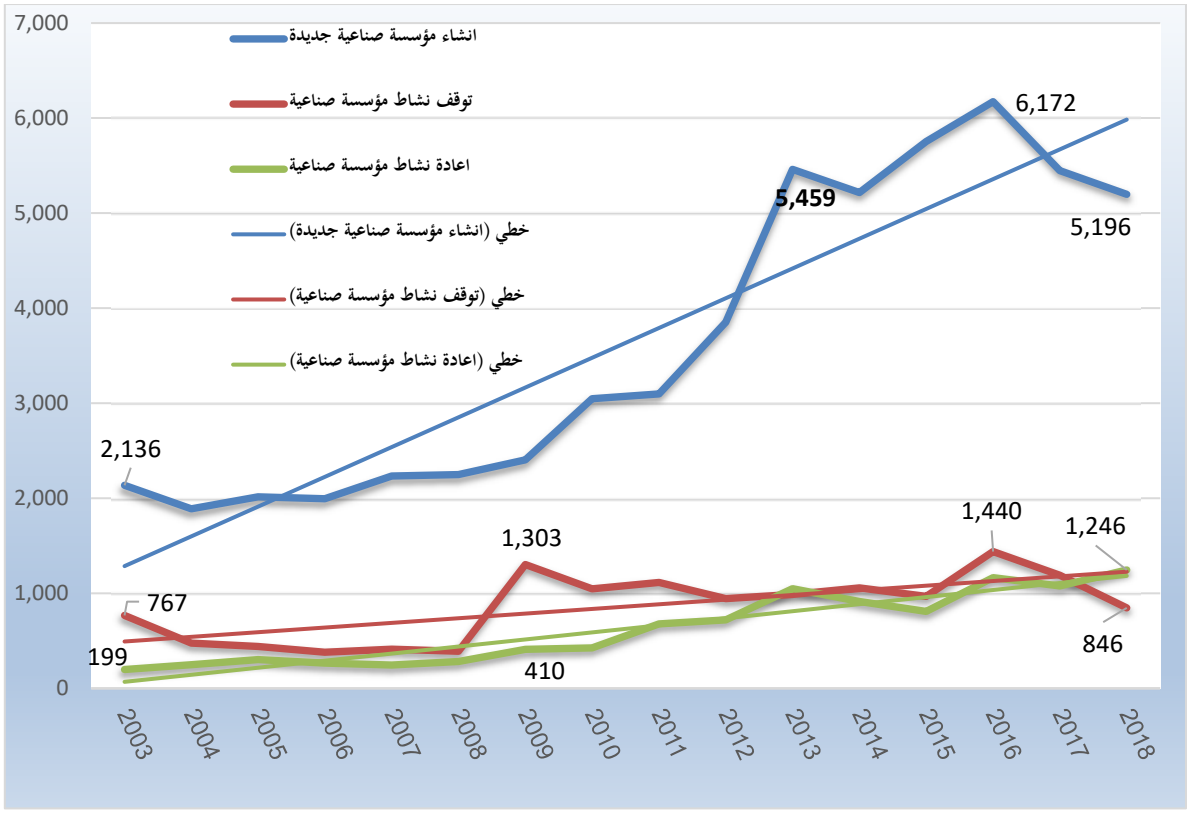

المصدر: من إعداد الباحث، 2020، بالإعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

1.3. و اقع التقليد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجز ائر:

يعتبر إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة أحد أهم مؤشرات الابتكار، بحيث أن زيادة حجم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي كبح مستويات التقليد بهذا القطاع، حيث أن إنشاء مؤسسات جديدة يؤدي إلى خلق منتوجات جديدة أو تطوير أخرى وهو الأمر الذي يؤدي بتطوير مستويات الابتكار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي يعتبر أحد أهم ركائز في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي بالجزائر، وذلك من خلال دعم الابتكار لمستويات تنافسية تلك المؤسسات في السوق الوطنية وتلبية إحتياجاتها المتزايدة بفعل التغيرات الاقتصادية الحاصلة بفعل دخول العولمة والتكنولوجيات الحديثة أثناء المراحل الإنتاجية للمؤسسات.

في ظل كل هذه المعطيات أثبتت نتائج الدراسة بالنسبة لواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستويات الابتكار بها كانت ضعيفة جدا، بالنظر للاعتماد على عامل التقليد الجزئي للمنتجات وهو ما أثر سلبا على نجاح الاستثمار بهذا القطاع، بحيث ساهمت عمليات التقليد في زيادة حجم المؤسسات التي توقفت نهائيا عن النشاط الاقتصادي.

من خلال الشكل رقم 02، وجدنا بأن الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية عرف تطورا ملحوظا طيلة فترة الدراسة، بحيث سجلنا سنة 2003 إنشاء حوالي 2136 مؤسسة صناعية جديدة، ليرتفع هذا العدد إلى إنشاء 6172

مؤسسة جديدة سنة 2017 بنسبة 34%، هذه النسبة تفسر بتبني الجزائر لسياسة صناعية جديدة تهدف لخلق بديل إقتصادي جديد خارج قطاع المحروقات، في المقابل من ذلك وجدنا زيادة في عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط من 767 سنة 2003 إلى 1440 في بداية سنة 2017، وهو ما يفسر زيادة بحجم عمليات التقليد على مستوى المؤسسات الجديدة المنشأة.

2.3. تأثير عمليات التقليد الجزئي على تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر:

إن إرتفاع مستويات توقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إعادة نشاط البعض الآخر مجتمعة، والذي يشكل ثلث المؤسسات في الجزائر قد فشلت في إستثماراتها سنويا، تعود لضعف تنافسية هذا القطاع ولتأثيرات مستويات التقليد بهذا القطاع، بحيث تعتبر تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محددا رئيسيا لإستمرار الاستثمار أو الأعمال في هذا المجال.

من خلال تحليلنا لنتائج الدراسة من خلال الشكل رقم 02، وجدنا بأن كل من المؤسسات الصناعية المتوقفة عن النشاط نهائيا أو التي أعادته في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، أي كلما زاد عدد المؤسسات المنشاة سنويا زاد عدد المؤسسات التي فشلت إستثماراتها في البلاد، هذا الأمر يفسر بزيادة معتبر في حجم عمليات التقليد الجزئي لعديد المنتجات الخاصة بالمؤسسات الجديدة المنشاة، والذي أدى لضعف عامل المنافسة أو التنافسية لدى عديد المؤسسات الصغير والمتوسطة الصناعية بالجزائر، وفي ظل كل هذه المعطيات يتحتم على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات جديدة إتجاه هذا القطاع لتقليص مستويات التقليد به، ولتحسين مستويات أدائه في النشاط الاقتصادي بشكل عام.

عند مقارنة عدد الإستثمارات الجديدة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادية من خلال الإنشاء السنوي لمؤسسات جديدة (بإعتباره محدد للابتكار) مع توقف النشاط أو إعادته لنشاط آخر في نفس السنة (محددات التنافسية)، فلقد وجدنا بأن نسب نمو كل من تلك المتغيرات كان بشكل متوازن طيلة الفترة محل الدراسة، أي أن مستويات التقليد كانت بشكل متوازن في جميع القطاعات.

حيث وجدنا أن نسبة وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2003 قد بلغت نسبة 23% من إنشاء مؤسسات جديدة، والتي تقابلها نسبة 27% سنة 2018. أما بالنسبة لإعادة النشاط لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلقد بلغت نسبة 10% من إنشاء مؤسسات جديدة سنة 2003، والتي تقابلها نسبة قاربت الـ 18% سنة 2018.

حيث تبين من خلال الإحصائيات السالف ذكرها بأن كل من المؤسسات المتوقفة عن النشاط والمعادة لنشاطها مجتمعتا، تشكل ثلث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي فشلت في إستثماراتها سنويا بالجزائر، وهو دليل على ضعف الاستثمار في هذا القطاع وذلك من خلال حساسيته العالية للمنافسة والابتكار وذلك بفعل الارتفاع في مستويات التقليد بالمنتجات، وهو الأمر الذي أثر سلبا على نشاط تلك المؤسسات في السوق بفعل الضعف المسجل في هذا المجال.

3.3. و اقع عمليات التقليد حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالجزائر:

من خلال عملية التحليل القطاعي الخاص باستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وجدنا بأن أغلب المستثمرين توجهوا نحو قطاع النشاط الخدماتي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلا طيلة فترة الدراسة وهو ما يثبت بأن عمليات التقليد كانت بشكل أكبر في قطاع الخدمات، حيث مثلت نسبة 78% من العدد الإجمالي للمؤسسات المنشاة والتي تشمل قطاعات الصناعة والفلاحة هذا بالإضافة إلى قطاع الخدمات. إن توجه المستثمرين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو عمليات التقليد الجزئي بمختلف قطاعات النشاط الخدماتية، إنعكس بالسلب على تنمية القطاعات المنتجة الأخرى خاصة في المجال الصناعي.

الشكل 03: توزيع إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات بالجزائر.

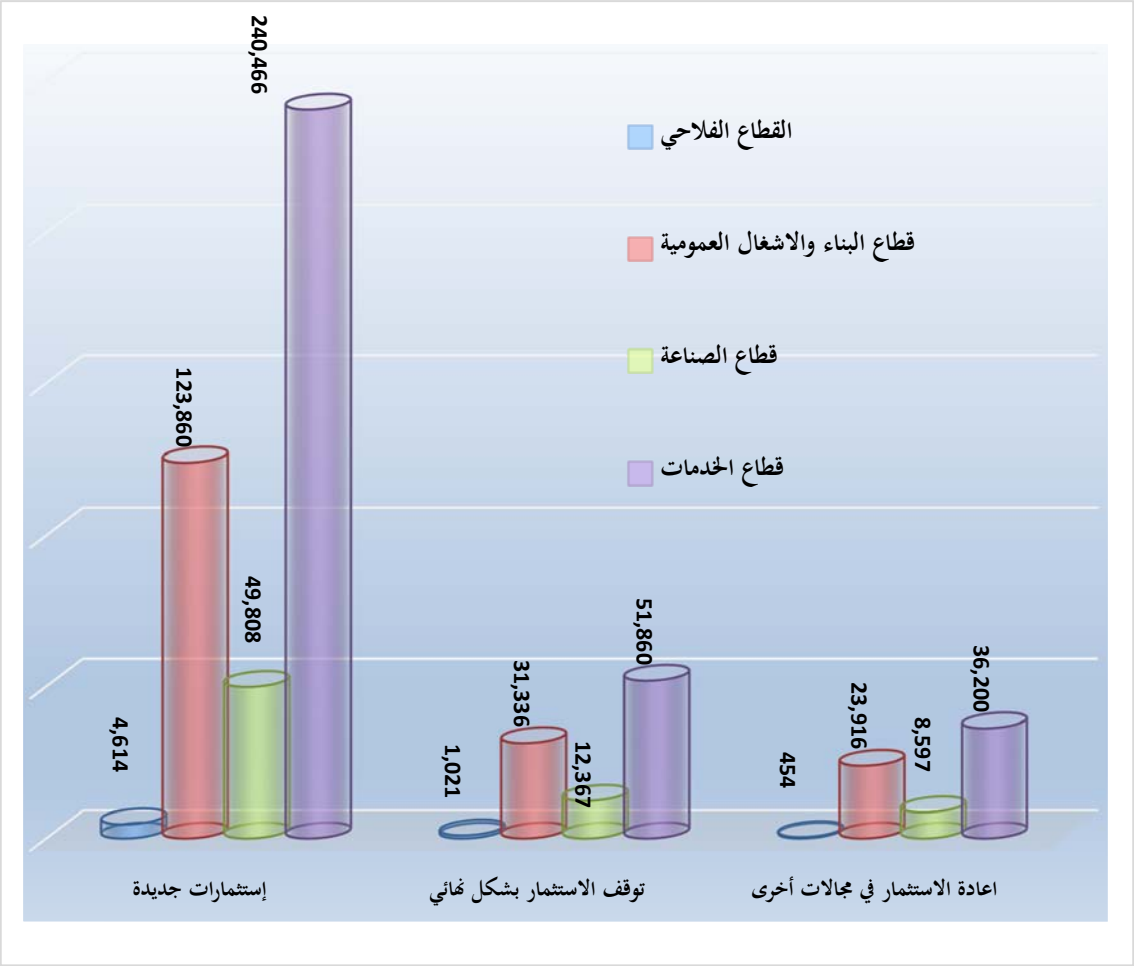

المصدر: من إعداد الباحث، 2020، بالإعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

خلال فترة الدراسة وجدنا بأن تطور نسبة الاستثمارات الجديدة والتي أدت إلى زيادة في حجم عمليات القرصنة والتقليد بقطاع الخدمات مقارنة بقطاعي الصناعة الذي يعتبر الركيزة الأساسية للإبتكار والفلاحة لم يتغير طيلة فترة البحث حيث تراوحت القيم بين نسبة بين 78% و83% وهو ما يؤكد ضعف مردودية الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خاصة في المجال الصناعي.

والذي يرجع لكون الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد فيه على المحروقات بشكل عام. أما بالنسبة لتوقف الاستثمارات بشكل نهائي وإعادة بعض الاستثمارات لمجالات نشاط أخرى، فقد تحصلنا على في نسب تراوحت بين 76% و81% بالنسبة لقطاع الخدمات من العدد الإجمالي للإستثمارات المتوقفة والمعادة في بعضها.

4. خاتمة:

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي من خلال مقارنة نتائج التحليل الإحصائية بالنظرية الاقتصادية، والتأكد إن كانت توافقها أو تتناقض معها وتفسيرها.

كما أن المؤشرات التي تم تحليلها تعبر بشكل واقعي على واقع عمليات التقليد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بحيث أن أغلب النتائج كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وهذا ما يبين بأن تناول هذا الموضوع من الناحية الاقتصادية ساعدنا على تفسير التغيرات التي تحدث في مستويات الابتكار والتنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في القطاع الصناعي، والتي تتسم بالضعف في هذا المجال بالجزائر وارتفاع مستويات التقليد بها، كما أن نتائج الدراسة أثبتت صحة فرضيات الدراسة.

إنطلاقا من نتائج الدراسة، وجدنا بأنها تتوافق مع واقع مستويات التنافسية والابتكار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والتي تلعب فيها عمليات التقليد الجزئي للمنتجات بتلك المؤسسات عاملا أساسيا في حركية الاستثمار بهذا القطاع، والذي أثر سلبا على عديد المؤسسات التقليدية القائمة من خلال توقفها نهائيا عن النشاط في عديد الحالات كما أن تطور القيمة المضافة لهذا القطاع في النشاط الاقتصادي يعود إلى تطور عدد الاستثمارات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حركية الابتكار والتنافسية بها وتقليص مستويات القرصنة والتقليد.

في ظل النتائج المتحصل عليها والتي أثبتت بأن فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بقائها في الأسواق من خلال توقفها نهائيا عن النشاط والذي يرجع لتطور مستوى التقليد الجزئي للمنتجات في المؤسسات الجديدة المنشأة، أصبح من الضروري تدخل السلطات المعنية بهذا القطاع، واتخاذها للإجراءات ردعية للقضاء على ظاهرة القرصنة والتقليد بهذا القطاع، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- محاربة عمليات القرصنة والتقليد من خلال تدعيم عمليات الرقابة على المنتجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مطابقتها لدفاتر الشروط الخاصة بها؛
- تحسين الإطار القانوني والتشريعي في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع؛
- تحسين مناخ الاستثمار بهذا القطاع من خلال توفير جميع الشروط المساعدة لخلق عمليات الابتكار.

5. قائمة المراجع:

1. القانون رقم 17-02، الجريدة الرسمية الجزائرية. (2017/1/10). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2).
2. سامية حساين. (2017/6). تقليد العلامة التجارية ووسائل مكافحته. مجلة العلوم القانونية والسياسية(1)، 158-175.
3. سامية لحول، مولحسان آيات الله. (2017). الابتكار في المزيج التسويقي مصدرا لتحقيق المزايا التنافسية في منظمات الأعمال. مجلة الاقتصاد الصناعي(2)، 268-291.
4. ستيفن شنارس. (1996). تقليد المنتجات والخدمات: كيف يتفوق المقلدون على المجددين؟ (المجلد 3). إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، القاهرة، مصر.
5. ضحاك نجية، بن عاشور ليلى. (2018). الإبداع والابتكار وتأثيرهما على الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(14)، 38-51.
6. عبد العزيز شرابي، محمد أمين فروج. (2008). ظاهرة التقليد: المخاطر وطرق المكافح. مجلة الاقتصاد والمجتمع(5)، 223-239.
7. وزارة الصناعة والمناجم. (2020). مقال حول إنشاء مهام المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI). وزارة الصناعة والمناجم، تاريخ الاطلاع: 2020/03/10، عبر موقع:المعهد-الوطني,236 http://www.mdipi.gov.dz/? تاريخالاطلاع: 2020/03/10.

6. الملاحق:

الجدول 1: قاعدة البيانات

years	Créer de nouvelles entreprises (PMEs)	Reactivation des entreprises (PMEs)	Radiations des entreprises (PMEs)
2003	21 244	1 942	4 789
2004	18 987	1 920	3 407
2005	21 018	2 863	3 488
2006	24 352	2 702	3 090
2007	24 835	2 481	3 176
2008	27 950	2 966	3 475
2009	30 541	3 866	9 892
2010	27 943	3 389	7 915
2011	26 239	5 392	9 189
2012	30 530	5 876	8 050
2013	39 355	8 191	8 249
2014	39 343	7 286	9 054
2015	41 919	6 949	7 956
2016	18 411	3 544	2 051
2017	34 642	9 432	8 228
2018	17 426	3 421	4 870

المصدر: من إعداد الباحث، 2020، بالإعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.